مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: أثر فحص القوائم المالية المرحلية على سوق الأوراق المالية (من وجهة نظر المجتمع السوري)
اسم الكاتب: د. عمر سيدي، ربيع مروه
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4272
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 10:04 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (33) العدد (2) 2011
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (33) No. (2) 2011

أثر فحص القوائم المالية المرحلية على سوق الأوراق المالية (من وجهة نظر المجتمع السوري)

الدكتور عمر سيدي*
ربيع مروه**

(تاريخ الإيداع 8 / 8 / 2010. قُبِل للنشر في 24 / 2 / 2011)

□ ملخّص □

يدرس هذا البحث فحص القوائم المالية المرحلية للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية في سورية وأثرها على ترشيد القرارات الاستثمارية في هذه السوق، حيث تم دراسة دور القوائم المالية المرحلية في توفير معلومات محاسبية دقيقة وسريعة تعكس الوضع المالي الحقيقي لهذه الشركات، وهذا يمكن المستثمرين من التنبؤ بصافي الربح السنوي وبالتالي العائد على أسهم هذه الشركات، فعملية فحص القوائم المالية المرحلية تزيد الثقة في هذه القوائم، فهي أداة للتأكد من قيام الشركة بالإفصاح الكافي والدقيق نسبياً على اعتبار أنها تتم من قبل مراجع حسابات خارجي مستقل. وبهدف اختبار فرضيات البحث تم توزيع استبانات على مجموعة من الأفراد ذوي الخبرة العلمية والعملية في مجال القوائم المالية المرحلية والاستشارات المالية السورية.

الكلمات المفتاحية:
القوائم المالية المرحلية
فحص القوائم المالية المرحلية
سوق الأوراق المالية

* مدرس – قسم المحاسبة– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.
** طالب دراسات عليا (ماجستير) – قسم المحاسبة– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (33) العدد (2) 2011
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (33) No. (2) 2011

The Influence of Reviewed Interim Financial Statements on Securities Market (From Point of View of Syrian Society)

Dr. Omar Sidi [*]
Rabee Mroweh [**]

(Received 8 / 8 / 2010. Accepted 24 / 2 / 2011)

□ ABSTRACT □

This research studies reviewing of interim financial statements for companies listed in the securities market in Syria and its influence on the rationalization of investment decisions. So that it studied the role of interim financial statements in providing quick and accurate accounting information, reflecting the true financial position for these companies. This makes investors forecasting the annual net profit and the earnings per share for those companies. The interim financial statement reviewing increases the trust with these statements, because the operation of review is a device to check that the company did enough and relatively accurate disclosure, because this operation takes place by external and independent auditor. To test the research hypothesis, questionnaires was distributed to a group of individuals, who have academic and practical experience with the interim financial statements and financial consultancy in Syria.

Key Words:
Interim Financial Statements
Review of Interim Financial Statements
Securities Market

[*]**Assistant Professor, Accounting Department, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
[**]**Postgraduate Student, Accounting Department, Faculty of Economy, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

مقدمة:

تعدّ المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية مصدراً مهماً من مصادر المعلومات التي يستخدمها المستثمرون في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية وتتبع قيمة هذه المعلومات من قدرتها على تحديد أسعار الأوراق المالية سواء على مستوى الشركة الواحدة أم على المحفظة الاستثمارية ككل. وحتى يتم الوفاء بمتطلبات المستثمرين في تلك السوق كان لابد من تطوير المحاسبة إلى نظام معلومات محاسبي، ولذلك كان لابد من تطوير القوائم المالية السنوية التي كانت تعاني من انتقادات عديدة أهمها طول الفترة التي تعد عنها وهي السنة المالية إذ إن هذه القوائم كانت في بعض الأحيان تمنع المستثمرين من اتخاذ قرارات استثمارية في الوقت المناسب وبالتالي كانت تحد ولو قليلاً من نشاط الأسواق المالية، فقد أوضح الباحث Beaver[1] أن المستثمرين قد يؤجلون مشترياتهم ومبيعاتهم من الأوراق المالية حتى يتم إصدار القوائم المالية السنوية والتي قد تتأخر إلى منتصف العام التالي أحياناً، وبالتالي فإن كلاً من أسواق المال والمستثمرين يحتاجون إلى معلومات محاسبية سريعة ومنتظمة عن نتائج أعمال الشركة ومركزها المالي. لذلك كان لابد من تطوير عملية إعداد ونشر القوائم المالية بطريقة تخدم وتساعد في اتخاذ قرارات الاستثمار وهذا الأمر أدى إلى إصدار القوائم المالية المرحلية.

وبسبب أهمية المعلومات الواردة في هذه القوائم ولتوفير المصداقية لهذه المعلومات تنص الهيئات المعنية بإصدار القوائم المالية المرحلية على ضرورة أن يتم التصديق عليها أو فحصها من قبل مراجع خارجي، فمثلاً تنص لجنة سوق الأوراق المالية في نيويورك[2] SEC (Securities and Exchange Commission) على أن تخضع القوائم المرحلية لفحص محدود بواسطة مراجع خارجي، ونظراً لأن هذا الفحص لا يرقى إلى مستوى المراجعة المتعارف عليها للقوائم السنوية المنشورة فإن الأساليب الفنية المستخدمة للفحص لا ترقى إلى مستوى أساليب مراجعة القوائم المالية السنوية. بالإضافة إلى أنه عند القيام بفحص القوائم المالية المرحلية قد تظهر عدة مشاكل تؤثر في مدى فعالية هذا الفحص مثلاً: مدى معرفة المراجع بالأصول المستخدمة في الشركة وأماكن تواجدها والإجراءات الرقابية عليها بما في ذلك الإجراءات المحاسبية المتبعة في تسجيلها.

وتعرف القوائم المالية المرحلية (المؤقتة) (Interim Financial Statements) بأنها قوائم مالية تعد على فترات تقل عن السنة المالية (شهرية، ربع سنوية، نصف سنوية) وغالباً ما تشتمل هذه القوائم على قائمة الدخل، وقائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية.

أهمية البحث وأهدافه:

تتلخص أهمية البحث في دراسة دور فحص القوائم المالية المرحلية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية، وبالتالي المساهمة في تنشيط هذه السوق، من خلال ما توفره هذه القوائم من معلومات محاسبية فورية وملائمة لعملية اتخاذ القرار في الوقت المناسب.

يهدف البحث إلى بيان دور القوائم المالية المرحلية المصادق عليها من قبل مراجع حسابات خارجي في توفير معلومات محاسبية فورية موثوقة وفي الوقت المناسب ودراسة تأثير هذه المعلومات في قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية.

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف سوف تتم مناقشة الآتي:

1. دراسة القوائم المالية المرحلية وبيان الحاجة إلى فحصها.

2. دراسة تأثير القوائم المالية المرحلية الخاضعة للفحص على قرارات الاستثمار و دورها في تنشيط سوق الأوراق المالية في سورية.

مشكلة البحث:

بما أن سوق الأوراق المالية في سورية يعدُّ من الأسواق الناشئة فمن الضروري تكريس الجهود نحو إنجاح هذا السوق والتي تعد مرآة تعكس الواقع الاقتصادي، الأمر الذي يساعد بدوره على جذب الاستثمارات الأجنبية وتنشيط الاقتصاد المحلي، لذلك لابد من الاستفادة من المشكلات التي واجهت الأسواق المالية الكبرى في العالم والتي كان واحداً من أهمها تراجع التداول في بعض الأحيان بسبب تأجيل بعض المستثمرين لمشترياتهم ومبيعاتهم من الأوراق المالية حتى يتم إصدار التقارير المالية السنوية، وبالتالي كانت هذه الأسواق بحاجة إلى توفير معلومات محاسبية فورية وفي الوقت المناسب حتى يتم اتخاذ قرارات سريعة من قبل المستثمرين، وتم حل هذه المشكلة بإلزام الشركات المسجلة في هذه الأسواق في ذلك الوقت بإصدار القوائم المالية المرحلية، ولكن حتى يتم الوثوق في هذه القوائم والاعتماد على المعلومات الواردة فيها ألزمت هذه الوحدات أيضاً بفحص هذه القوائم والمصادقة عليها من قبل مراجع خارجي[3].

وبالتالي فإن هذا البحث يهتم بشكل أساس بالإجابة على التساؤل الآتي:

كيف تؤثر القوائم المالية المرحلية الخاضعة للفحص في قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية من وجهة نظر المجتمع السوري؟

فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: لا توجد فروق جوهرية في تلبية احتياجات المستثمرين من المعلومات المحاسبية السريعة بين القوائم المالية المرحلية والقوائم المالية السنوية.

تهدف هذه الفرضية إلى بيان حاجة المستثمرين وسوق الأوراق المالية إلى قوائم مالية توافر معلومات محاسبية سريعة ودقيقة وتصل إليهم في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات الاستثمارية اللازمة وفي توقيت مناسب.

الفرضية الثانية: لا توجد فروق جوهرية بين القرارات الاستثمارية المتخذة في ظل القوائم المالية المرحلية الخاضعة للفحص والقرارات الاستثمارية المتخذة في حال عدم وجود القوائم المالية المرحلية الخاضعة للفحص.

تهدف هذه الفرضية إلى بيان دور القوائم المالية المرحلية في التأثير على قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية، حيث يبين أهمية قصر الفترة التي تغطيها القوائم المالية المرحلية بالمقارنة مع القوائم المالية السنوية في اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة والسريعة، بالإضافة إلى توضيح فيما إذا كان القرار الاستثماري عند المستثمر يعتمد على الظن والحدس والتخمين أو يعتمد على نتائج تحليل القوائم المالية المرحلية أو السنوية، وكذلك بيان أهمية تحليل المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية المرحلية لاتخاذ قرارات الاستثمار في الأوراق المالية مقارنة مع تحليل المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية السنوية.

منهجية البحث:

اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع المعلومات عن القوائم المالية المرحلية ودراسة الحاجة إلى فحصها، إذ تم التوصل في النهاية إلى توضيح أثر القوائم المالية المصادق عليها في قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية. بالإضافة إلى استخدام المنهج الإحصائي في دراسة الاستمارة الموزعة وتحليلها.

مجتمع وعينة البحث:

من خلال الدراسة النظرية التي قام بها الباحث للقوائم المالية المرحلية وبيان أهم المنافع الاقتصادية لها بالنسبة للمستخدمين الحاليين والمرتقبين، فقد تم تحديد مجتمع الدراسة كما يلي:

المجموعة الأولى: تمثل السادة أعضاء الهيئة التدريسية في أقسام المحاسبة في كليات الاقتصاد في الجامعات السورية، باعتبار أن موضوع القوائم المالية المرحلية حديث نسبياً في سورية وبالتالي فإن الواقع العملي يمكن أن يكون غير قادر على توفير المعلومات الكافية عن هذا الفحص لذلك تم الاستعانة بأعضاء الهيئة التدريسية لما لديهم من معلومات علمية وعملية وبلغ عددهم 58 مدرساً حسب المعلومات الواردة من رؤساء الأقسام في الجامعات (دمشق 30 مدرساً وحلب 18 مدرساً وتشرين 10 مدرسين).

المجموعة الثانية: تمثل المحاسبين القانونيين المسجلين في جمعية المحاسبين القانونيين في سورية، والذين يقدمون المشورة للمستثمرين ويعملون على مراجعة حسابات الشركات وبلغ عددهم 1825 عضواً حسب المعلومات الواردة من جمعية المحاسبين القانونيين.

المجموعة الثالثة: تمثل مكاتب الاستشارة المالية والمستشارين الماليين لما لهم من خبرة في مجال تقديم استشارات مالية فعلية (أي يوجد لديهم خبرة عملية) وبلغ عددهم 8 شركات مسجلة في سوق الأوراق المالية حسب موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية في سورية و109 مستشاراً مالياً حسب المعاهد المانحة لشهادة المستشار المالي.

وقد بلغ حجم أفراد هذه المجموعات 2000 فرداً.

أما فيما يتعلق بعينة البحث فقد تم اختيار عينة عشوائية طبقية من المجموعات الثلاث السابقة، وبالسحب العشوائي نتج أربع محافظات وهي (اللاذقية، دمشق، حلب، طرطوس)، وتم تحديد الحد الأدنى المطلوب بـ (5%) من إجمالي عدد أفراد المجتمع[4] (أي 2000*5%=100 استمارة استبانه) ومن أجل زيادة دقة الاختبارات تم توزيع (300) استمارة تمت الإجابة على (266) استمارة منها وهذه الإجابات تمثل 88.7% من الاستمارات الموزعة.

النتائج والمناقشة:

الحاجة إلى فحص القوائم المالية المرحلية:

ترتبط الحاجة إلى فحص القوائم المالية المرحلية بحاجة مستخدمي هذه القوائم للمعلومات المحاسبية الواردة فيها لأغراض اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة ومراقبة أداء الإدارة للشركات المصدرة لهذه القوائم[5]، ويمكن توضيح الحاجة لفحص القوائم المالية المرحلية كما يلي:

1) طلب مستخدمي القوائم المالية المرحلية:

يرى مستخدمو القوائم المالية المرحلية أن الإفصاح المحاسبي في هذه القوائم يوفر معلومات مالية ملائمة وكافية لأغراض اتخاذ القرارات ومراقبة الإدارة ونشاط الشركة، لذلك وحتى يمكن الاعتماد على المعلومات الواردة في القوائم المالية المرحلية، فإنه لابد من أن يتم فحصها بواسطة مراجع حسابات مستقل على أساس أن هذا الفحص يحقق ثقة وقيمة كبيرة لمحتوى المعلومات الواردة في القوائم المالية المرحلية والتي تؤثر بالضرورة في عائد ما يتخذونه من قرارات[6].

2) إلزام قوانين أسواق الأوراق المالية المحلية والعالمية الشركات بإصدار القوائم المالية المرحلية وفحصها:

حيث ألزمت هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية الشركات المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية بإصدار القوائم المالية المرحلية بناءً على القرار رقم (3943) المستند إلى أحكام القانون (22) لعام 2005 والمرسوم (27) لعام 2006 حيث بينت المادة (12)[7] أنه يجب على مجلس إدارة الشركات المسجلة في البورصة أن تزود الهيئة بقوائم مالية مرحلية نصف أو ربع سنوية معدة وفقاً للأسس والمبادئ المحاسبية الدولية ونشرها خلال فترة لا تزيد على شهر من تاريخ انتهاء تلك الفترة بالإضافة إلى فحص هذه القوائم عن طريق مراجع حسابات مستقل، كما أشارت المادة (16)[8] من القانون السابق إلى ضرورة أن تعيين الشركة لجنة تدقيق مكونة من ثلاثة أعضاء تعلم الهيئة بأي تغييرات تحصل عليها وأسباب تلك التغيرات كما أسندت إليها الهيئة أمر دراسة القوائم المالية المرحلية قبل عرضها على مجلس الإدارة وتقديم التوصيات بشأنها مع التركيز على ما يلي:

أ- أي تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة.

ب-أي تغيير يطرأ على حسابات الشركة جراء عمليات التدقيق أو نتيجة لمقترحات مراجع الحسابات.

كذلك ألزمت هيئة الإشراف على تداول الأوراق المالية (SEC)[9] الشركات المسجلة فيها بإصدار القوائم المالية المرحلية وفحصها من قبل مراجع مستقل حيث تنص هيئة الإشراف على تداول الأوراق المالية (SEC) على ضرورة أن تقوم الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية بإصدار قوائم مالية ربع سنوية على النموذج (Q10) ، وتقدم هذه القوائم للهيئة خلال خمسة وأربعين يوماً من تاريخ نهاية كل فترة مالية ربع سنوية على أن تتضمن القوائم المالية السنوية المقدمة للهيئة المعدة على النموذج (K10) وكذلك القوائم السنوية المرسلة للمساهمين ملاحظات تفصح عن المعلومات الخاصة بقيم كل من المبيعات، وإجمالي الربح، وصافي الربح، وربح السهم الواحد لكل فترة ربع سنوية من فترات السنة المالية الحالية والسنتين السابقتين لها، كما ألزمت الـ (SEC) بأن تخضع القوائم المالية المرحلية إلى الفحص المحدود من قبل مراجع خارجي.

وفي جمهورية مصر العربية وبعد صدور قانون سوق المال رقم (95)[10] لسنة 1992 ولائحته التنفيذية، أصبحت الشركات الخاضعة لهذا القانون مطالبة بإعداد ونشر القوائم المالية المرحلية بالإضافة إلى إلزامها بفحص هذه القوائم من قبل مراجع حسابات مستقل وذلك وفقاً للمادة (6) من هذا القانون والتي تنص على ما يلي:

"على كل شركة طرحت أوراقاً مالية لها في اكتتاب عام أن تقدم على مسؤوليتها إلى الهيئة (الهيئة العامة لسوق المال) تقارير نصف سنوية عن نشاطها ونتائج أعمالها على أن تتضمن هذه التقارير التي تفصح عن المركز المالي الصحيح".

كما صدر قانون قطاع الأعمال في جمهورية مصر العربية رقم (203)[11] لسنة 1991 والذي ألزم الشركات التابعة والتي تأخذ شكل شركات مساهمة بإعداد ونشر قوائم مالية مرحلية (كل 3 شهور) وعرضها على الشركات القابضة وعلى سوق الأوراق المالية وكذلك يطلب من هذه الشركات أن يتم فحص هذه القوائم المرحلية وإعداد التقارير بنتائج هذا الفحص.

3) حاجة الإدارة لفحص القوائم المالية المرحلية:

إن كل إدارة تقوم بإعداد ونشر القوائم المالية المرحلية بصورة وبأسلوب محاسبي مماثل للقوائم السنوية وبما يتفق مع معايير المحاسبة الدولية تحتاج إلى ضرورة فحص تلك القوائم من قبل مراجع حسابات خارجي مستقل للأسباب التالية[6]:

أ- تدعيم ثقة المساهمين في صدق الإدارة في إعداد ونشر القوائم المالية المرحلية.

ب-تدعيم ثقة الرقابة الخارجية في كفاءة الإدارة.

ج-يزيد هذا الفحص من ثقة مستخدمي القوائم المالية المرحلية فيها بالإضافة إلى زيادة الثقة بإدارة المنشأة.

4) حاجة المقرضين والدائنين لفحص القوائم المالية المرحلية:

إن فحص القوائم المالية المرحلية من قبل مراجع حسابات خارجي مستقل يزيد من ثقة هؤلاء المقرضين في هذه القوائم بحيث يمكنهم الاعتماد عليها في توقع قدرة الشركة على سداد التزاماتها وعلى متابعة الأداء المالي والاقتصادي للمنشأة بصورة منتظمة ودورية على مدار السنة.

5) حاجة المستشارين الماليين ومحللي الاستثمار لفحص القوائم المالية المرحلية:

يحتاج المستشارون الماليون ومحللو الاستثمار إلى تحليل القوائم المالية المرحلية التي تصدرها الشركات لأغراض الاستشارة المالية حتى يتم التوصل إلى قرارات سليمة لذلك لابد من فحص هذه القوائم المرحلية من قبل مراجع خارجي مستقل حتى لا يتم التلاعب بها وإبداء رأي سديد إلى متخذي القرارات الاستثمارية والمقرضين.

6) حاجة المساهمين لفحص القوائم المالية المرحلية:

يحتاج حملة الأسهم للوقوف على وضع الشركة خلال فترات زمنية لا تكون طويلة وهذه الفرصة تؤمنها القوائم المالية المرحلية حيث يحتاجون إلى توقع عائدات الأسهم ووضع الشركة الاقتصادي وتزيد درجة اعتمادهم على هذه القوائم إذا تم فحصها من قبل مراجع حسابات خارجي مستقل.

7) إلزام المجمعات المهنية المحلية والدولية بفحص القوائم المالية المرحلية:

ألزمت هيئة الأوراق والأسواق المالية في سورية مراجعي الحسابات الخارجيين بتدقيق حسابات الشركات المسجلة فيها وفقاً لمعايير المراجعة الدولية وذلك بناءً على القرار رقم (3944) حيث جاء في المادة رقم (7)[12] البند (5) منه: يجب أن يتضمن تقرير مراجع الحسابات إقرار بأن إجراءات التدقيق قد تمت وفقاً لمعايير التدقيق الدولية.

وفي الجمهورية العربية المصرية نص القانون رقم (95)[10] لسنة 1992 بإصدار قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية في المادة رقم (58) على مراجعة حسابات الشركات الخاضعة لهذا القانون وفقاً لمعايير المراجعة الدولية والتي تتطلب إجراء فحص للقوائم المالية المرحلية.

القوائم المالية المرحلية التي تخضع للفحص:

بناءً على نشرات المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA فإنه يمكن لأي شركة أن تعد قائمة دخل فقط أو قائمة دخل وقائمة مركز مالي وقائمة تغيرات بنود المركز المالي على أساس شهري أو ربع سنوي وإن كانت على الأقل ملزمة بإعداد قائمة الدخل على أساس شهري أو ربع سنوي استيفاءً لمتطلبات بورصة الأوراق المالية في نيويورك وهو ما يمثل الحد الأدنى للقوائم المالية المرحلية للشركات المسجلة في البورصة.

وقد طلبت بورصة نيويورك أن يتم فحص القوائم المالية المرحلية على أساس شهري أو ربع سنوي، وهذه القوائم هي قائمة الدخل إذ الغرض منها هو الوقوف على تطور القدرة الكسبية للشركة على مدار السنة.

أما في مصر وفقاً لأحكام اللائحة التنفيذية لقانون قطاع الأعمال (203)[11] لعام 1991 فإن القوائم المالية المرحلية التي يجب إعدادها هي:

أ- قائمة نتائج الأعمال وقائمة المركز المالي معدة على أساس شهري في الشركات التابعة.

ب-قائمة نتائج الأعمال (أو حساب العمليات الجارية) معدة على أساس ربع سنوي في الشركات القابضة.

ووفقاً لأحكام المادة (15) فقرة (9) من نفس القانون فقد ألزمت أن يعرض على مجلس إدارة الشركة القابضة دورياً المركز المالي للشركات التابعة كل 3 شهور مصدقاً عليه من مراقب حسابات خارجي، الأمر الذي يعني أن القوائم المالية المرحلية التي يجب أن تخضع للفحص من قبل مراجع الحسابات طبقاً لأحكام هذه اللائحة تقتصر على قائمة المركز المالي للشركة التابعة والمعدة في نهاية كل ربع سنة.

أما في سورية[13] فوفقاً لقانون هيئة الأوراق والأسواق المالية رقم (22) لعام 2005، و (قرارات رئاسة مجلس الوزراء 3943 و3944 لعام 2006)، فقد تبين أنه على الشركات الالتزام بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي (IAS34) [الذي حدد الحد الأدنى من محتوى التقرير المالي المرحلي وحدد مبادئ الاعتراف والقياس في البيانات المالية التي تعرض لفترة مالية مرحلية[14]]، في عرض القوائم المالية المرحلية، وقد أوصى القرار (3943) أنه يجب ما يلي:

1- التأكد من اعتماد معايير المحاسبة الدولية في الحسابات وفي إعداد التقارير المالية وهي:

أ- قائمة المركز المالي.

ب-قائمة الدخل.

ج-قائمة التدفقات النقدية.

د- بيان التغيرات في حقوق المساهمين.

هـ-الإيضاحات المالية.

2- التأكد من اعتماد معايير المراجعة الدولية في تدقيق الحسابات:

أ- شهادة مراجع الحسابات.

ب-تقرير مراجع الحسابات أو ملخص عنه.

وهكذا يجد الباحث أن تطبيق الإفصاح ودور مراجع الحسابات يشكلان صمام أمان للمساهمين والمستثمرين. وبالتالي فإن شروط اعتماد مراجعي الحسابات وطريقة اختيارهم لها أهمية كبيرة.

وأن أغلب قوانين البورصات الدولية والمحلية قد اشتركت في أهمية عرض قائمة الدخل والمركز المالي وفحصها من قبل مراجع خارجي كون أن الفحص هو أساس الثقة والأمان للمساهمين والمستثمرين في اعتماد القوائم المرحلية عند اتخاذ القرارات.

وكذلك فإن القوائم المالية المرحلية المفروضة من قبل هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية هي أفضل إفصاح لأنها تمكن مستخدمي القوائم المالية وخاصة المستثمرين من الوقوف على واقع الشركة الاقتصادية بشكل دقيق وبالتالي تزيد من شفافية الإدارة وتزيد من ثقة المستخدمين فيها.

مفهوم الفحص المحدود للقوائم المالية المرحلية:

يعرف الفحص المحدود للقوائم المالية المرحلية بأنه خدمة مهنية تصديقيه يقوم بها مراقب الحسابات بهدف توفير تأكيد سلبي متوسط فيما إذا كانت هناك حاجة لإجراء تعديلات هامة أو مؤثرة على القوائم المالية المرحلية لكي

تتمشى مع معايير المحاسبة الدولية والمحلية، وبهذا المعنى فإن هذا الفحص خدمة ثلاثية الأطراف تشمل إدارة الشركة ومراقب الحسابات وأصحاب المصلحة في الشركة وخاصة المساهمون[5].

وهناك اختلاف بين مراجعة القوائم المالية وفحص القوائم المالية، فالمراجعة تنتهي بالضرورة بإبداء رأي فني محايد في القوائم المالية وذلك بناءً على الأدلة والقرائن التي يجمعها مراجع الحسابات ويقوم بتقييمها للحكم على مدى كفايتها وملاءمتها، في حين أن فحص القوائم المالية يعني أداء بعض إجراءات المراجعة وليس كلها كإجراء بعض المطابقات أو الاستفسارات أو الفحص التحليلي على بعض وأهم مفردات القوائم المالية أو الحصول على معلومات ذات طبيعة خاصة تهم العميل طالب الفحص، لذلك فإن عملية الفحص لا تنتهي بإبداء رأي فني محايد وهذا هو حال فحص القوائم المالية المرحلية[15].

وفي الغالب تعطي عملية المراجعة درجة عالية من التأكيد – أي تأكيد معقول أو مناسب– بأن القوائم المالية المراجعة خالية من التضليلات الجوهرية حيث يتم التعبير عن هذا الأمر بشكل إيجابي في تقرير مراجع الحسابات وذلك بأن القوائم المالية المراجعة تعبر بعدالة في كافة جوانبها عن نتيجة النشاط حيث لا يمكن لمراجع الحسابات أن يعطي تأكيداً مطلقاً بأن القوائم المالية خالية من التحريفات الجوهرية وذلك بسبب استخدام الأساليب الاختيارية وكذلك محددات النظام المحاسبي بالإضافة إلى ذلك فإن أغلب الأدلة المتاحة لمراجع الحسابات أدلة إقناع وليس أدلة حكم حاسم.

أما بالنسبة إلى فحص القوائم المالية المرحلية فإن مراجع الحسابات يعطي تأكيداً سلبياً متوسطاً بأن القوائم المالية المرحلية الخاضعة للفحص تخلو من التحريفات الجوهرية وذلك من خلال تحديد ما إذا كانت هذه القوائم تحتاج إلى عمل تعديلات مهمة أو مؤثرة لكي تتمشى مع المبادئ والمعايير المحاسبية وهذا الفحص للقوائم المالية المرحلية ضروري لأنه يدعم الثقة في هذه القوائم ويؤكد التزام الشركة بمتطلبات القياس والإفصاح السليم[16].

ويمكن توضيح الفرق بين الفحص المحدود للقوائم المالية المرحلية وعملية المراجعة للقوائم المالية السنوية في بعض النقاط المهمة الآتية كما يلي[17]:

الجدول رقم (1) المقارنة بين مراجعة القوائم المالية السنوية وفحص القوائم المالية المرحلية

وجه المقارنة	مراجعة القوائم المالية السنوية	فحص القوائم المالية المرحلية
1- من يقوم بها	مراجع الحسابات الخارجي المستقل	مراجع الحسابات الخارجي المستقل
2- طبيعتها	تصديقيه ثلاثية الأطراف: الإدارة، مراجع الحسابات، أصحاب المصلحة.	تصديقيه ثلاثية الأطراف: الإدارة، مراجع الحسابات، أصحاب المصلحة.
3- الهدف منها	إبداء رأي فني محايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية أو المحلية (تأكيد ايجابي)	إعطاء تأكيد سلبي بأن القوائم المالية لا تحتاج إلى إجراء تعديلات هامة عليها لكي تتمشى مع معايير المحاسبة الدولية أو المحلية.
4- درجة التأكيد التي يعطيها	توفر تأكيد إيجابي معقول وليس مطلق بأن القوائم المالية خالية من التحريفات الجوهرية	توفر تأكيد سلبي (متوسط) بأن القوائم المالية المرحلية لا تحتاج إلى إجراء تعديلات هامة أو مؤثرة عليها لكي تتمشى مع المبادئ المحاسبية المقبولة.

5- إبداء الرأي	لابد أن تنتهي بإبداء رأي فني محايد في القوائم المالية بناءً على أدلة الإثبات التي يجمعها مراجع الحسابات	لا تنتهي بإبداء الرأي حيث يقوم مراجع الحسابات بأداء بعض إجراءات المراجعة وليس كلها مثل الاستفسارات أو الفحص التحليلي للمفردات الهامة في القوائم المالية
6- درجة الشمول	أكثر شمولاً	أقل شمولاً
7- دورها في اتخاذ القرارات	يتم في ضوئها اتخاذ قرارات في غاية الأهمية مثل توزيع الأرباح	لا يترتب عليها اتخاذ أي قرارات هامة
8- كيفية القيام بها	شاملة وعادة اختيارية – لقيود الوقت والتكلفة	إلزامية للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية
9- أهميتها	إضفاء الصدق على صدق وعدالة القوائم المالية	دعم الثقة في هذه القوائم وزيادة منفعة المعلومات الواردة في تلك القوائم بالنسبة لمستخدميها خاصة المتعاملين في سوق الأوراق المالية

فوائد القوائم المالية المرحلية المنشورة في سوق الأوراق المالية:

يعدُّ التنبؤ شرطاً أساسياً وضرورياً وسابقاً لعملية اتخاذ القرارات والتي تتعلق بدورها بالمستقبل، والتنبؤ الجيد سوف يؤدي إلى قرارات جيدة وهذا التنبؤ لا يحتاج فقط إلى الاستخدام السليم للمعلومات المحاسبية ولكن يحتاج أيضاً لأن تكون هذه المعلومات ملائمة وذات توقيت مناسب بحيث تساعد على إمكانية بناء نماذج تنبؤية جيدة.

وتعدُّ المعلومات المحاسبية كمعطيات أو بيانات تستخدم لبناء نماذج القرارات ومن أهم الاستخدامات للمعلومات المحاسبية هو التنبؤ.

هناك مدخلان أساسان لزيادة دقة التنبؤ بالمعلومات المحاسبية[18]:

- المدخل الأول: يركز على تحسين الطريقة التي تتم بها عملية التنبؤ ومحاولة بناء نماذج تنبؤية جيدة.
- المدخل الثاني: يهتم بجودة المعلومات المحاسبية التي يتم توفيرها لمتخذي القرارات.

يرى الباحث أنه يجب دمج المدخلين معاً لبناء نموذج جيد للتنبؤ بصافي الربح باستخدام معلومات محاسبية جيدة.

ومن المنافع الاقتصادية الهامة للقوائم المالية المرحلية باستخدام المعلومات المحاسبية الواردة بها لبناء نموذج للتنبؤ بالنتائج النهائية السنوية بالإضافة إلى استخدامها كوسيلة من وسائل التحليل المالي للقوائم المالية وذلك لخدمة المستثمرين الحاليين والمرتقبين في اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة، فالمعلومات المحاسبية المرحلية تتيح للمستثمر إمكانية الإطلاع والوصول إلى مدى واسع من المعلومات المحاسبية الملائمة والتي تؤدي إلى تخفيض درجة عدم التأكد المحيطة بعملية اتخاذ القرار الاستثماري، بالإضافة إلى مساهمة المعلومات المحاسبية المرحلية في تحديد الأسعار الحقيقة للاستثمارات ومعاونة المستثمر في الحصول على أفضل الاستثمارات في ضوء فروض سوق رأس المال الكفء.

ويمكن بيان أهم فوائد القوائم المالية المرحلية التي تم فحصها من قبل مراجع حسابات خارجي مستقل والمنشورة في سوق الأوراق المالية في بعض النقاط الهامة كما يلي[19]:

1. استخدام المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية المرحلية في التنبؤ بصافي الربح السنوي:

يعتبر قياس صافي الربح والتنبؤ به باستخدام المعلومات المحاسبية المنشورة من أهم العوامل التي يرتكز عليها المستثمر في تحديد قيمة الاستثمارات المختلفة، فقيمة صافي الربح تعبر عن مدى كفاءة استخدام إدارة الشركة للموارد

المتاحة لها. ويكتسب تحديد صافي الربح أهميته عند اتخاذ القرارات الاستثمارية من استخدامه كأساس للتنبؤ بصافي الربح لفترة أو لفترات مالية قادمة، فالمستثمر عند تقويمه لأنواع الاستثمارات المختلفة يهتم أساساً بالزيادة المتوقعة في صافي الربح الخاص بالفترات المالية القادمة، حيث أن قيمة الربح المتوقع تحقيقه في المستقبل يعتبر دلالة على مقدرة الشركة على تحقيق التدفق النقدي اللازم للتوزيعات في المستقبل وكأساس لاستمرار الزيادة في رأس المال وضماناً لحماية أصول الشركة وسلامة مركزها المالي وحالة السيولة فيها ومما يقلل من مستوى المخاطر الخاص بتلك الشركة.

ولقياس القيمة التنبؤية للمعلومات المالية المرحلية يتم بناء نماذج بسيطة للتنبؤ بصافي الربح السنوي، ويتم تطبيق هذه النماذج باستخدام المعلومات المالية المرحلية ومن خلال سلسلة زمنية طويلة تعكس تطور نشاط الشركة مع مراعاة طبيعة نشاطها والآثار الاقتصادية على نتيجة أعمالها، فأسلوب تحليل السلاسل الزمنية يتيح تطبيق نماذج تنبؤ مختلفة على الشركات بحيث تتفق مع طبيعة نشاطها، وهذا يعني إمكانية تعديل بعض النماذج البسيطة للتنبؤ لكي تعكس الطبيعة الموسمية لنشاط بعض الوحدات الاقتصادية.

وتقوم نماذج التنبؤ بصافي الربح السنوي باستخدام المعلومات المحاسبية المرحلية أساساً على مدخل نماذج السلوك العشوائي والتي تعني أن النتائج المتوقعة سوف تتطابق مع النتائج السابقة مباشرة.

ويرى الباحث أنه نظراً لقصر الفترة المالية التي تغطيها القوائم المالية المرحلية فإن المعلومات المحاسبية المرحلية تتمتع بقيمة تنبؤية عالية، إذ إن إعداد المعلومات عن فترة زمنية قصيرة يتيح لمستخدمي المعلومات المالية المحاسبية إمكانية إجراء عملية تنبؤ جيدة بالمستقبل، ويتيح لهم إمكانية الوصول إلى مدى واسع من المعلومات المحاسبية الملائمة والتي تزيد من قدرتهم على تجميع مدخلات مناسبة لنماذج التنبؤ المستخدمة في التنبؤ بصافي الربح السنوي.

2. استخدام المعلومات المحاسبية المرحلية في التنبؤ بعائد الأسهم:

يمثل العائد على السهم Earning Per Share (EPS) نصيب السهم الواحد من الثروة المجمعة في نهاية كل فترة مالية، ويعدّ العائد على السهم (EPS) دالة لمدى منفعة الأصول وإجمالي الربح وتأثير تكلفة القروض ونسبة المديونية وحقوق الملكية والضرائب، كما يعد العائد على السهم ذا منفعة للمستثمرين نظراً لأنه يعكس نصيب السهم في أصول الشركة ومؤشراً مقبولاً إلى الدلالة على مقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها الجارية، ولقد أوصى مجلس مبادئ المحاسبة (APB) في أمريكا في التوصية رقم (9) بإصدار المعلومات المحاسبية الخاصة بالعائد على السهم بصورة منتظمة والإفصاح عنها في قائمة نتيجة الأعمال، واعتبرته التوصية من أهم المعلومات المحاسبية للقرار الاستثماري.

ويرى الباحث أن للمعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية المرحلية قيمة تنبئية كبيرة سواء في التنبؤ بصافي الربح السنوي وفي التنبؤ بالعائد على السهم نظراً لأن هذه القوائم تغطي فترة مالية قصيرة أقل من سنة مالية بالإضافة إلى الدور الذي تقوم به هذه القوائم في تحسين خاصية التوقيت الملائم للمعلومات المحاسبية، مما يزيد من جودة المعلومات المحاسبية المنشورة ويزيد من إمكانية اعتمادها في حالة التنبؤ حيث يتم استخدامها كمدخلات لنماذج التنبؤ.

تأثير مراجعة الحسابات على المستثمرين في سوق الأوراق المالية:

عندما يريد المستثمر اتخاذ قراره الاستثماري فإنه يعتمد على المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية المنشورة والتي تم تدقيقها من قبل مراجع الحسابات الخارجي المستقل للشركات كافة التي تتداول أسهمها في سوق

الأوراق المالية، ويساعد تقرير مراجع الحسابات المستثمر من عقد المقارنات بين فرص الاستثمار المتعددة بين الشركات المختلفة.

وبالتالي فإن هدف عملية مراجعة الحسابات هو تزويد المستثمرين في سوق الأوراق المالية بالمعلومات المحاسبية ذات النفع والتي تساعدهم في تقدير المخاطر والفوائد المتعلقة باستثماراتهم من خلال ما تعكسه القوائم المالية المنشورة والتي تمت مراجعتها بصدق من صورة حقيقية لأرباح الشركة واستثماراتها ومصادر تمويلها.

فالمراجعة أو تدقيق الحسابات هي: دليل للمساهمين والأطراف الخارجية بأن الإدارة مارست المسؤولية الموكولة إليها بطريقة سليمة، بالإضافة إلى كونها مطلباً ضرورياً للمساهمين على وجه الخصوص للتعرف على السياسات المحاسبية التي اتبعتها الإدارة ومدى اتساقها مع معايير المحاسبة الدولية، وكذلك تعد هذه المهنة وسيلة فعالة للتقليل من حالة عدم تماثل المعلومات بين طرفي العلاقة الوكالية وتخفيض حدة التعارض في المصالح بين الإدارة والمساهمين، ووسيلة لتخفيض درجة المخاطر التي يتحملها كل من الإدارة والمساهمين، وكذلك هي أداة لتوفير الدقة والحياد والصدق وتعظيم منفعة استخدام المعلومات المحاسبية التي يتم عرضها بالقوائم المالية، وهي أداة للتأكد من الإفصاح الكافي الدقيق وتحسين المحتوى والمستوى الإخباري لتقرير مراجع الحسابات لمواكبة احتياجات المستثمرين الحاليين والمرتقبين في سوق الأوراق المالية[20].

ونتيجة للتطورات الاقتصادية في العالم لم يعد دور مراجع الحسابات يتمثل في إبداء رأي الفني المحايد عن القوائم والتقارير المالية وتقرير مجلس الإدارة ومدى تعبيرها عن حقيقة المركز المالي ونتيجة الأعمال بصورة واضحة، بل أصبح لمراجع الحسابات دورٌ اقتصاديٌ مهمٌ إذ يجب أن يبدي رأيه في الموقف الاقتصادي للشركة من حيث قوتها الاقتصادية واستمراريتها في أداء دورها ومباشرة نشاطها وقدرتها على مواجهة المخاطر، فقد أكدت معايير المراجعة ضرورة قيام مراجع الحسابات بالأخذ بعين الاعتبار خلال تخطيطه لعملية المراجعة ما إذا كان هناك أحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة الشركة على الاستمرار، بما في ذلك تقويمه لتقديرات إدارة الشركة لقدرتها على الاستمرار.

اختبار فرضيات البحث:

استخدم الباحث في التحليل الإحصائي للبحث المؤشرات الإحصائية الملائمة لطبيعة البيانات الاسمية والرتبية، فتم استخدام الجداول التكرارية النسبية المئوية المناسبة، واستخدم اختبار T-test لمقارنة وسط عينة مع وسط مفترض وتحليل التباين الأحادي لمعرفة أثر عامل ما على إجابات الأفراد، ومعامل الارتباط غاما (Gamma) لمعرفة مدى ارتباط عامل ما مع طريقة الإجابة على الاستبانه، وقام الباحث بقياس مستوى الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لمعرفة مدى ملائمة أسئلة الاستبانه لموضوع البحث ويأخذ مقياس ألفا القيم بين الصفر والواحد الصحيح وكلما اقترب من الواحد زاد ثبات الاستبانة وقد كانت قيمة هذا المعامل في هذه الاستبانة[21].

****** Method 1 (space saver) will be used for this analysis ****** R E L I A B I L I T Y A N A L Y S I S - S C A L E (A L P H A) Reliability Coefficients
N of Cases = 266.0 N of Items = 13 Alpha = .8920

وهذه النسبة كبيرة وقريبة من الواحد الصحيح وبالتالي تعني زيادة مصداقية البيانات في عكس نتائج العينة على مجتمع الدراسة.

الجدول رقم (2) توصيف إجابات السؤال الثاني

		التكرارات	النسبة المئوية	النسبة المئوية الصالحة	النسبة المئوية التراكمية
الإجابات	جامعي	198	74.4	74.4	74.4
الصحيحة	دبلوم	9	3.4	3.4	77.8
	ماجستير	6	2.3	2.3	80.1
	دكتوراه	53	19.9	19.9	100.0
	المجموع	266	100.0	100.0	

يتضح، من الجدول رقم (2)، أن نسبة 74.4% من الأفراد يحملون الشهادة الجامعية، و3.4% من الأفراد حائزون على شهادة دبلوم، و2.3% من الأفراد حائزون على شهادة ماجستير، و19.9% من الأفراد يحملون شهادة دكتوراه.

الجدول رقم (3) توصيف إجابات السؤال الثالث

		التكرارات	النسبة المئوية	النسبة المئوية الصالحة	النسبة المئوية التراكمية
الإجابات	مدرس جامعي	32	12.0	12.0	12.0
الصحيحة	مراجع حسابات	155	58.3	58.3	70.3
	مستشار مالي	36	13.5	13.5	83.8
	مدرس جامعي ومراجع حسابات	16	6.0	6.0	89.8
	مراجع حسابات ومستشار مالي	22	8.3	8.3	98.1
	مدرس جامعي ومراجع حسابات ومستشار مالي	5	1.9	1.9	100.0
	المجموع	266	100.0	100.0	

يتضح، من الجدول رقم (3)، أن 12% من الأفراد يعملون مدرسين جامعيين، و58.3% من الأفراد يعملون مراجعي حسابات، و13.5% من الأفراد يعملون مستشارين ماليين، و6% من الأفراد يعملون مدرسين جامعيين ومراجعي حسابات، و8.3% من الأفراد يعملون مراجعي حسابات ومستشارين ماليين، و1.9% من الأفراد يعلمون مدرسين جامعيين ومراجعي حسابات ومستشارين ماليين.

الجدول رقم (4) توصيف إجابات السؤال الرابع

		التكرارات	النسبة المئوية	النسبة المئوية الصالحة	النسبة المئوية التراكمية
الإجابات	5-1	68	25.6	25.6	25.6
الصحيحة	10-6	87	32.7	32.7	58.3
	15-11	49	18.4	18.4	76.7
	20-16	39	14.7	14.7	91.4
	21- فما فوق	23	8.6	8.6	100.0
	المجموع	266	100	100	

يتضح، من الجدول رقم (4)، أن 25.6% من الأفراد لديهم خبرة تتراوح بين 1–5 سنوات، و32.7% من الأفراد لديهم خبرة تتراوح بين 6–10 سنوات، و18.4% من الأفراد لديهم خبرة تتراوح بين 11–15 سنة و14.7% من الأفراد لديهم خبرة تتراوح بين 16–20 سنة، و8.6% من الأفراد لديهم خبرة تتراوح بين 21 سنة فما فوق.

الجدول رقم (5) تكرارات الإجابات

رقم السؤال	الإجابات									
	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
5- يحب ألا يعتمد المستثمرون على الحدس أو الظن أو التخمين لاتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة	6	–	–	–	6	–	1	23	21	209
6- توافر المعلومات المحاسبية حاجة ضرورية لاتخاذ القرارات الاستثمارية	4	–	1	1	7	1	–	25	41	186
7- إن طول الفترة التي تغطيها القوائم المالية السنوية يعيق المستخدمين في اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة والسريعة	7	5	2	1	9	1	1	29	61	150
8- أهم الخصائص الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية المنشورة التي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية السريعة والرشيدة هي خاصية التوقيت المناسب	9	2	2	4	4	3	1	64	53	124
9- تعتبر القوائم المالية المرحلية أكثر قدرة من القوائم المالية السنوية على تلبية احتياجات المستخدمين من المعلومات المحاسبية السريعة وفي الوقت المناسب	5	2	1	5	7	2	2	35	35	172
10- توافر القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية يعتبر شرط أساسي لتحقيق كفاءة السوق	6	4	3	8	3	–	–	30	35	177
11- القوائم المالية المرحلية تفتح المجال أمام المستثمرين للتنبؤ بصافي الربح السنوي للشركات المساهمة وبالتالي التنبؤ بالعائد على الأسهم المتداولة في سوق الأوراق المالية	6	4	6	–	5	7	5	79	39	115
12- يتعرف المستثمر على الوضع المالي الحقيقي للشركة من خلال المعلومات المحاسبية المنشورة وهذا يؤثر في حجم الطلب على الأوراق المالية لهذه الشركة	7	5	4	5	2	3	1	60	52	127
13- تقرير مراجع الحسابات يتضمن رأيه في الموقف الاقتصادي للشركة مما يمكن المستثمرون من المقارنة مع الشركات واختيار القرار المناسب	5	4	9	1	6	1	15	2	92	131
14- يتأثر حجم التعاملات وأسعارها في الأوراق المالية في سوق الأوراق المالية الكفء	6	5	2	2	6	3	2	22	46	172

يتضح، من الجدول رقم (5)، ما يلي:

1- (78.6%) من أفراد عينة الدراسة أجابوا أن المستثمرين يجب أن لا يعتمدوا على الحدس أو التخمين لاتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة.

2- (69.9%) من أفراد عينة الدراسة أجابوا أن القرارات الاستثمارية الرشيدة تحتاج إلى توافر المعلومات المحاسبية اللازمة.

3- (56.4%) من أفراد عينة الدراسة أجابوا أن القوائم المالية السنوية غير قادرة على توفير المعلومات المالية اللازمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة بسبب طول الفترة التي تغطيها.

4- (46.6%) من أفراد عينة الدراسة أجابوا أن خاصية التوقيت المناسب من أهم الخصائص التي يجب توافرها في المعلومات المحاسبية المنشورة التي يجب الاعتماد عليها لاتخاذ قرارات استثمارية رشيدة وسريعة.

5- (64.7%) من أفراد عينة الدراسة أجابوا أن القوائم المرحلية أكثر قدرة من القوائم المالية السنوية على تلبية احتياجات المستخدمين للمعلومات المحاسبية السريعة وفي الوقت المناسب.

6- (66.5%) من أفراد عينة الدراسة أجابوا أنهم موافقون تماماً على أن توافر المعلومات المحاسبية للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية يعد شرطاً أساسياً لتحقيق كفاءة هذه السوق.

7- (43.2%) من أفراد عينة الدراسة أجابوا أنهم موافقون تماماً على أن المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المرحلية تمكن المستثمرين من التنبؤ بصافي الربح السنوي.

8- (47.7%) من أفراد عينة الدراسة أجابوا أنهم موافقون تماماً على أن المعلومات الواردة في القوائم المالية المرحلية تعكس الوضع المالي الحقيقي للشركة.

9- (49.2%) من أفراد عينة الدراسة أجابوا أنهم موافقون تماماً على أن التقرير المالي يتضمن رأي المراجع بالوضع المالي للشركة مما يمكن المستثمرين من المقارنة بين الشركات واختيار القرار المناسب.

10- (64.7%) من أفراد عينة الدراسة أجابوا أنهم موافقون تماماً على أن المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية المرحلية تؤثر في أسعار تعاملات الأوراق المالية وحجمها في سوق رأس المال.

<u>الفرضية الأولى:</u> لا توجد فروق جوهرية في تلبية احتياجات المستثمرين من المعلومات المحاسبية السريعة بين القوائم المالية المرحلية والقوائم المالية السنوية. (تتمثل الفرضية الأولى بالأسئلة من 5 إلى 9)

تم حساب متوسط إجابات الأسئلة المتعلقة باعتبار القوائم المالية المرحلية أكثر قدرة على تلبية احتياجات المستثمرين للمعلومات المحاسبية من القوائم السنوية، ثم تم تطبيق اختبار T-test بمقارنة متوسط الإجابات بمتوسط محايد يتمثل بالقيمة {(1+2+3+4+5+6+7+8+9+10)÷10= 5.5}:

الجدول رقم (6): اختبار T-Test لأسئلة الفرضية الأولى

	عدد مفردات العينة	المتوسط	الانحراف المعياري	متوسط الخطأ المعياري
متوسط الإجابات المتعلقة بالأساليب المتبعة في مراجعة القوائم المالية المرحلية وبين أساليب المراجعة التقليدية	266	9.0752	1.38664	.08502

الجدول رقم (7): اختبار T-Test لأسئلة الفرضية الأولى

	المتوسط المفترض = 5.5					
	قيمة T المحسوبة	درجات الحرية	احتمال الدلالة Sig. (2-tailed)	اختلاف المتوسط	مجال الثقة 95%	
					الأدنى	الأعلى
متوسط الإجابات المتعلقة بالأساليب المتبعة في مراجعة القوائم المالية المرحلية وبين أساليب المراجعة التقليدية	42.051	265	.000	3.5752	3.4078	3.7426

يتضح، من الجدول رقم (7)، أن احتمال الدلالة (0.000) أقل من مستوى الدلالة (0.05) وتم رفض فرضية عدم وجود فروق جوهرية بين المتوسط المفترض ومتوسط إجابات أفراد العينة وتقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود فرق جوهري بين المتوسطين، ومن خلال قيمة متوسط الإجابات حول أن القوائم المالية المرحلية تعدّ أكثر قدرة على تلبية احتياجات المستثمرين للمعلومات المحاسبية من القوائم السنوية (9.07) أعلى من المتوسط المفترض بفرق له دلالته الإحصائية كما نتج في جدول الاختبار فهذا يشير إلى أن القوائم المالية المرحلية تعتبر أكثر قدرة على تلبية احتياجات المستثمرين للمعلومات المحاسبية من القوائم السنوية، وبالتالي فإن فرضية العدم غير محققة وتقبل الفرضية البديلة القائلة بأنه يوجد فروق جوهرية بين قدرة القوائم المالية المرحلية على تلبية احتياجات المستثمرين من القوائم المالية السنوية.

<u>الفرضية الثانية:</u> لا توجد فروق جوهرية بين القرارات الاستثمارية المتخذة في ظل القوائم المالية المرحلية الخاضعة للفحص والقرارات الاستثمارية المتخذة في حال عدم وجود القوائم المالية المرحلية الخاضعة للفحص. (تتمثل الفرضية الثانية بالأسئلة من 21-25)

نحسب متوسط إجابات الأسئلة المتعلقة بالقرارات الاستثمارية في ظل القوائم المرحلية الخاضعة للفحص وفي ظل غياب القوائم المرحلية، ثم نطبق اختبار T-test بمقارنة متوسط الإجابات بمتوسط محايد يتمثل بالقيمة :{(1+2+3+4+5+6+7+8+9+10)÷10= 5.5}

الجدول رقم (8): اختبار T-Test لأسئلة الفرضية الثانية

	عدد مفردات العينة	المتوسط	الانحراف المعياري	متوسط الخطأ المعياري
متوسط الإجابات حول القرارات الاستثمارية في ظل القوائم المرحلية الخاضعة للفحص وفي ظل غياب القوائم المرحلية	266	8.8008	1.95006	.11957

الجدول رقم (9): اختبار T-Test لأسئلة الفرضية الثانية

	المتوسط المفترض = 5.5					
	قيمة t المحسوبة	درجات الحرية	احتمال الدلالة Sig. (2-tailed)	اختلاف المتوسط	مجال الثقة 95%	
					الأدنى	الأعلى
متوسط الإجابات حول القرارات الاستثمارية في ظل القوائم المرحلية الخاضعة للفحص وفي ظل غياب القوائم المرحلية	27.606	265	.000	3.3008	3.0653	3.5362

يتضح، من الجدول رقم (9)، أن احتمال الدلالة (0.000) أقل من مستوى الدلالة (0.05) تم رفض فرضية عدم وجود فرق جوهري بين المتوسط المفترض ومتوسط إجابات أفراد العينة وتقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود فرق جوهري بين القرارات الاستثمارية المتخذة في ظل القوائم المرحلية الخاضعة للفحص وفي ظل غياب القوائم المرحلية الخاضعة للفحص، ومن خلال قيمة متوسط الإجابات حول أنه لا يوجد فروق جوهرية بين القرارات الاستثمارية في ظل القوائم المرحلية الخاضعة للفحص وفي ظل غياب القوائم المرحلية الخاضعة للفحص والذي هو (8.8) أعلى من المتوسط المفترض بفرق له دلالته الإحصائية كما نتج في جدول الاختبار وبالتالي تم رفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة والتي تعدّ أن اتخاذ القرارات الاستثمارية في ظل القوائم المالية المرحلية الخاضعة للفحص يعدُّ أفضل وأكثر رشداً من اتخاذ القرارات الاستثمارية في ظل عدم وجود القوائم المالية المرحلية الخاضعة للفحص.

دراسة بعض المؤشرات التحليلية الإحصائية:

علاقة سنوات الخبرة مع الإجابات على أسئلة الاستبانه الموزعة على فرضيات البحث:

علاقة عدد سنوات الخبرة مع متوسط إجابات الأفراد على الفرضية الأولى:

الجدول رقم (10): الارتباط بين عدد سنوات الخبرة وإجابات الأفراد على أسئلة الفرضية الأولى

احتمال الدلالة التقريبي	مؤشر T التقريبي	مجال الخطأ المعياري	قيمة الاختبار	
.002	-3.052	.066	-.209	اختبار غاما
			266	عدد الحالات

يتضح من جدول الاختبار أن احتمال الدلالة (0.002) أقل من مستوى الدلالة (0.05) وتم رفض فرضية عدم وجود علاقة بين سنوات الخبرة وعدم اعتبار القوائم المالية المرحلية أكثر قدرة على تلبية احتياجات المستثمرين للمعلومات المحاسبية من القوائم السنوية، وتم قبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة بين سنوات الخبرة وعدم اعتبار القوائم المالية المرحلية أكثر قدرة على تلبية احتياجات المستثمرين للمعلومات المحاسبية من القوائم السنوية.

علاقة عدد سنوات الخبرة مع متوسط إجابات الأفراد على الفرضية الثانية:

الجدول رقم (11): اختبار الارتباط بين عدد سنوات الخبرة وإجابات الأفراد على أسئلة الفرضية الثانية

احتمال الدلالة الرقمية	مؤشر T التقريبي	.مجال الخطأ المعياري	قيمة الاختبار	
.000	-3.812	.067	-.268	اختبار غاما
			266	عدد الحالات

يتضح من جدول الاختبار أن احتمال الدلالة (0.000) أقل من مستوى الدلالة (0.05) ونرفض فرضية عدم وجود علاقة بين سنوات الخبرة والإجابات حول وجود فروق جوهرية بين القرارات الاستثمارية في ظل القوائم المرحلية الخاضعة للفحص وفي ظل غياب القوائم المرحلية، وتم رفض الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة بين سنوات الخبرة والإجابات حول وجود فروق جوهرية بين القرارات الاستثمارية في ظل القوائم المرحلية الخاضعة للفحص وفي ظل غياب القوائم المرحلية.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1-يجب أن تشغل المعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم المالية المرحلية في الوقت الملائم دوراً مهماً في اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة والسريعة.

2-لكي يعتمد المستثمرون على المعلومات الواردة في القوائم المالية المرحلية فإنه يجب أن يتم فحصها من قبل مراجع حسابات خارجي مستقل يزيد من مصداقية هذه المعلومات، وهذا ما تلزم به الأسواق المالية الشركات المدرجة فيها.

3-يعتبر توفير المعلومات المحاسبية الدقيقة والسريعة والتي توفرها القوائم المالية المرحلية المصادق عليها للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية شرط أساسٍ لتحقيق كفاءة هذه السوق.

4-توجد علاقة بين توافر المعلومات المحاسبية الدقيقة والسريعة عن الشركات المدرجة في السوق وبين أسعار وحجم تعاملات الأوراق المالية فيها، إذ تمكن هذه المعلومات المستثمرين من معرفة الوضع المالي الحقيقي للشركة ومن التنبؤ بصافي ربحها وبالتالي التنبؤ بعائد أسهمها.

5-توجد علاقة بين عدد سنين خبرة أفراد العينة وبين اعتبارهم أن القوائم المالية المرحلية أكثر قدرة على تلبية احتياجات المستثمرين للمعلومات المحاسبية السريعة، إذ إنه كلما زادت سنين خبرة المراجع قل هذا الاعتبار لديهم.

التوصيات:

1-من الأفضل أن يقوم مراجع الحسابات نفسها الذي يراجع القوائم المالية السنوية بفحص القوائم المالية المرحلية بسبب معرفته لهيكل الرقابة الداخلية، وذلك لعدم كفاية إجراءات الفحص لتقويم هذا الهيكل وتحديد نقاط الضعف، بالإضافة إلى تقليل الوقت والجهد الذي سيقوم به المراجع وبالتالي تقليل تكلفة عملية الفحص.

2-من الضروري أن تتضمن المعلومات المفصح عنها في الإيضاحات المرافقة للقوائم المالية المرحلية في سورية معلومات عن المؤشرات والقوانين التي لها علاقة مباشرة بقيمة الأسهم في سوق الأوراق المالية باعتبارها من أهم المعلومات التي يحتاجها المستثمرون في هذه السوق.

المراجع:

1- BEAVER, W. H. "*The Information Content of Earnings Announcements*", Journal of Accounting Research, Vol. 6, No. Supplement, 1968, 74.

2- RATCLIFFE, T., "Review of Interim Financial Information", CPA Journal, February 2004.

3- عبد البديع، أشرف محمد، دور الإفصاح الفتري عن المعلومات وتقارير الفحص المحدود عليها في تنشيط سوق الأوراق المالية المصرية "دراسة اختبارية"، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة أسيوط، مصر، العدد30، 2001،: 104-110.

4- عودة، أحمد سليمان والخليلي، خليل يوسف، *الإحصاء للباحث في التربية والعلوم الإنسانية "ط2"*، دار الأمل، الأردن، 2000، 173-174.

5- عبيد، حسين؛ شحاته، شحاته السيد، *المراجعة المتقدمة في بيئة الأعمال المعاصرة*، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006-2007، 136-140.

6- البديوي، منصور أحمد؛ شحاته، شحاته السيد، *دراسات في: الاتجاهات الحديثة في المراجعة "مع تطبيقات عملية على معايير المراجعة المصرية والدولية"*، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002-2003، 239.

7- المادة 12 من القانون رقم 22 لهيئة الأوراق والأسواق السورية لعام 2005 وعلى نظام وتعليمات الإفصاح للجهات الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية ذات الرقم 3943 الصادر بتاريخ 2006/8/28.

8- المادة 16 من القانون رقم 22 لهيئة الأوراق والأسواق السورية لعام 2005 وعلى نظام وتعليمات الإفصاح للجهات الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية ذو الرقم 3943 الصادر بتاريخ 2006/8/28.

9- SEC "United States Securities & Exchanges Commission", Washington, D.C.20549, form 10-Q, < http://www.sec.gov/about/forms/form10-q.pdf>.28/6/2010.

10- الموقع الرسمي للهيئة العامة للرقابة المالية في مصر،
<http://www.cma.gov.eg/cma/jtags/arabic/law.jsp?itemId=UG553&itemType=2&parentId=UG32&parentType=1>, 28/6/2010.

11- قانون قطاع الأعمال في جمهورية مصر العربية رقم 203 لسنة 1991، الفصل الخامس النظام المالي للشركات ومراقبة حساباتها.

12- بالاعتماد على القانون رقم 22 لهيئة الأوراق والأسواق السورية لعام 2005 وعلى نظام اعتماد مراجعي الحسابات لدى الجهات الخاضعة لرقابة هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية ذو الرقم 3944 الصادر بتاريخ 2006/8/28.

13- حمو، عبد المجيد، دور مراجع الحسابات بين الواقع والطموح، المؤتمر الرابع للاستثمار وأسواق المال، 24-2009/2/25، دمشق.

14- IAS 34, Interim Financial Reporting.

15- حماد، طارق عبد العال، *موسوعة معايير المراجعة ، الجزء الأول شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية*، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، 421.

16- IAASB, "International Standard on Review Engagements" ISRE 2410, Review of Interim Financial Information Performed by the Independent Auditor of the Entity Conforming Amendments, IFAC, USA, 2005, 10.

17- علي، عبد الوهاب نصر وشحاته، شحاته السيد، *دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات وتكنولوجيا المعلومات*، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2003، 285.

18- NYGREN, K, "Stock Prediction – A Neural Network Approach", 28th March 2004, Master Thesis, Royal Institute of Technology "KTH", 26-32.

19- NIKOLAI, L; BAZLEY, J & JONES, J, *Intermediate Accounting, 11th ed*, South-Western Cengage Learning, USA, 2010, 268-275.

20- CHEN, C; SRINIDHI, B & XIJIA, S, Effects of Auditing on Variability of Returns and Trading Volume, Hong Kong Polytechnic University, Hong Kong, China, April 2007, 1-6.

21- عبد الفتاح، عز حسن، *مقدمة في الإحصاء الوصفي والإحصاء الاستدلالي باستخدام* ***SPSS***، خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، السعودية، 2008، 587.

الملحق:

أسئلة الاستبانة المتبقية:

1- الاسم (اختياري) .....

2- المؤهل العلمي:

1- غير جامعي، 2- جامعي، 3- دبلوم، 4- ماجستير، 5- دكتوراه.

3- العمل الحالي (يمكن اختيار أكثر من إجابة):

1- مدرس جامعي، 2- مراجع حسابات، 3- مستشار مالي.

4- الخبرة:

1- (1-5) سنوات، 2- (6-10) سنوات، 3- (11-15) سنة، 4- (16-20) سنة، 5- (21سنة وما فوق).